مجلة كراسات تربوية

العدد 2 المحكم فبراير 2016

نموذج الإينياجرام :
تساعية أنماط الشخصية

اللغة والتواصل

السلطة البيداغوجية
والديداكتيك

القيادة التربوية

2

أفريقيا الشرق

مجلة كراسات تربوية

© **أفريقيا الشرق** 2016
حقوق الطبع محفوظة للناشر
المدير ورئيس التحرير : **الصديق الصادقي العماري**
مجلة كراسات تربوية ــ العدد الثاني المحكم فبراير 2016
رقم الإيداع القانوني: 2016PE0043
ردمك : 2508-9234
أفريقيا الشرق – المغرب
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور – الدار البيضاء
الهاتف : 04 95 25 22 05 - 13 98 25 22 05
الفاكس: 20 29 25 22 05 - 80 00 44 22 05
مكتب التصفيف التقني : 39، زنقة علي بن أبي طالب – الدار البيضاء.
الهاتف : 54 / 53 67 29 22 05 الفاكس : 72 38 48 22 05
البريد الإلكتروني : E-Mail : africorient@yahoo.fr
www.afrique-orient.com

مجلة كراسات تربوية

العدد الثاني المحكم فبراير 2016

المدير ورئيس التحرير

الصديق الصادقي العماري

هيئة التحرير

بوجمعة بودرة	محمد الصادق العماري
مصطفى مزياني	عبد الإلاه تنافعت
مصطفى بلعيدي	صالح نديم
محمد حافظي	صابر الهاشمي

اللجنة العلمية

د. محمد الدريج	علوم التربية
د. الحسن اللحية	علوم التربية
د. محمد فاوبار	علم الاجتماع
د. عبد الرحمان العطري	علم الاجتماع
د. عبد الغاني الزيان	علم الاجتماع
د. م. عبد الكريم القنبعي	علم الاجتماع
د. عبد القادر محمدي	علم الاجتماع
د. محمد أبخوش	الفلسفة
د. م. إسماعيل علوي	علم النفس

للتواصل أو المشاركة بأبحاثكم ودراساتكم :

Majala.korasat@gmail.com

+212 6 48 18 30 59

أفريقيا الشرق

خصخصة التعليم العالي
في ضوء الليبرالية الجديدة

مستقبل الجامعة المغربية
والمغاربية في ضوء الأنموذج الإندونيسي

د. محمد الإدريسي

ملخص

منذ أن تبنت الحكومة الإندونيسية الجديدة سنة 3002 ما يسمى في الإنجليزية (noitazitaroproc) [والفرنسية (l'entrepreneurisation)] «الخصخصة»، دار نقاش فكري أكاديمي وسياسي موسع ضمن مجموعة من الدول الإسلامية والعربية حول طبيعة الشروط الموضوعية لخصخصة التعليم في علاقته بالليبرالية الجديدة. وأثار النقاش العام نفسه ردود فعل متباينة داخل هذه الدول وفق تيارين مركزيين: تيار الخصخصة اللبرالية للتعليم (كخيار استراتيجي لإصلاح منظومة التعليم العربي) وتيار الحق الجماهيري في التعليم الرسمي (حق الأفراد في مجانية التعليم)، ولم تسلم الجامعة والمعاهد العليا نفسها من هذا النقاش الموسع، نظرا للخصوصيات الاجتماعية والثقافية والسياسية للجامعات – كقلاع مصفحة لا تقهر بلغة شريعتي- ضمن البنيات الذهنية والبنيات الموضوعية للأفراد والجماعات بالمجتمعات العربية.

فما هي أهم منطلقات خصخصة التعليم العالي بالدول الإسلامية (النموذج الإندونيسي)؟ وما هي أهم الدروس المستفادة من التجربة الإندونيسية في إطار تنمية الشروط الموضوعية للجامعات المغاربية، والبحث عن سبل تفعيل الوحدة المغاربية انطلاقا من رهان وحدة منظومة التعليم العالي؟

الكلمات المفتاح : الجامعة، الخصخصة، المغرب العربي، التنمية العلمية.

تقديم

منذ أن تبنت الحكومة الإندونيسية الجديدة سنة 2003 ما يسمى في الإنجليزية (corporatization) [والفرنسية (l'entrepreneurisation)] «الخصخصة»، دار نقاش فكري أكاديمي وسياسي موسع ضمن مجموعة من الدول الإسلامية والعربية حول طبيعة الشروط الموضوعية لخوصصة التعليم في علاقته بالليبرالية الجديدة. وأثار النقاش العام نفسه ردود فعل متباينة داخل هذه الدول وفق تيارين مركزيين: تيار الخصخصة اللبرالية للتعليم (كخيار استراتيجي لإصلاح منظومة التعليم العربي) وتيار الحق الجماهيري في التعليم الرسمي (حق الأفراد في مجانية التعليم)، ولم تسلم الجامعة والمعاهد العليا نفسها من هذا النقاش الموسع، نظرا للخصوصيات الاجتماعية والثقافية والسياسية للجامعات – كقلاع مصفحة لا تقهر بلغة شريعتي- ضمن البنيات الذهنية والبنيات الموضوعية للأفراد والجماعات بالمجتمعات العربية.

فما هي أهم منطلقات خصخصة التعليم العالي بالدول الإسلامية (النموذج الإندونيسي)؟ وما هي أهم الدروس المستفادة من التجربة الإندونيسية من أجل تنمية الشروط الموضوعية للجامعات المغاربية، والبحث عن سبل تفعيل الوحدة المغاربية انطلاقا من رهان وحدة منظومة التعليم العالي؟

أولا : التعليم والليبرالية الجديدة بالعالم الإسلامي : ملاحظات ابستيمولوجية

في ظل التحولات الكونية التي يعرفها حقل التعليم العالي بفعل مسلسل العولمة، أصبح لزاما على العلوم الاجتماعية مواكبة هذه التحولات في إطار

الموجة الثالثة من «السوقنة»(الليبرالية الجديدة)، فبعد سلعنة العمل، المال، جاء الدور على البيئة والطبيعة لتحول من قيم عليا وكونية إلى سلع وبضائع، ولا يخفى عنا كون هذه الموجة الأخيرة من سلعنة العالم قد ارتبطت في شق كبير منها -مع مطلع هذا العقد- بالرغبة الملحة في سلعنة وخصخصة التعليم.

لقد جعلت المعرفة من أجل تغيير العالم، أو على الأقل من أجل مواجهة كل الأخطار التي تحدق بعالمنا اليوم، لذلك تم اعتبار خصخصة التعليم في حد ذاتها «خطر» كبير يتهدد نسيج التربية والتعليم بالعالم العربي والعالم الإسلامي. وإذا كان هناك قاسم مشترك بين مختلف العلوم الاجتماعية في ارتباطها بقضايا التربية والتعليم فإنه يكمن في الرغبة الملحة في مواجهة قيم الليبرالية الجديدة وعدم ربط التعليم العالي بقانون السوق والسلعنة. فكما هو الشأن مع نقد ماركس للرأسمالية، ونقد دوركهايم للأشكال غير الطبيعية لتقسيم العمل، ونقد ماكس فيبر للعقلانية، وأيضا نقد تالكوت بارسونز للنفعية[1]، نجد أن كل تقليد حاول تجاوز فكرة اختزال المجتمع وقيمه الاجتماعية والتربوية في قوانين السوق، والتي من شأنها زعزعة الاستقرار الاجتماعي والثقافي للشرط الموضوعي لوجود الإنسان. في ظل موجة السوقنة التي تجتاح وستجتاح بقوة حقل التعليم الجامعي بدول العالم الإسلامي وجب على العلوم الاجتماعية والسوسيولوجيا على وجه الخصوص في تفاعلها مع قضية سوقنة التعليم تطوير أربع خلفيات نظرية يمكن توصيفها كما يلي :

1 - مساهمة علماء الاجتماع المهنيين في وضع السياسات التربوية التي تتبناها الدولة لمواجهة سوقنة التعليم عبر استخدام ما تبقى من استقلالية الدولة في توجيه السوق الاقتصادي والحد من عمليات سوقنة الجامعات. تظل الجامعة فضاء للإنتاج العلمي والفكري المحض وليس المعرفة النفعية أو المقترنة بمصالح السوق.

1 - أنظر مقال مهم حول «مستقبل السوسيولوجيا»، لرئيس الجمعية الدولية للسوسيولوجيا «ميكل بوراووي :
Michael Burawoy (2013)»The Future of Sociology.» Epilogue in Robert Brym (ed.), New Society, Nelson.

2 – يمكن لعلماء الاجتماع الأكاديميين أن يضطلعوا بمهمة وضع نظريات عامة وكونية (في إطار سوسيولوجيا كونية وليس قطرية أو محلية) تمكنهم من الكشف العلمي الدقيق عن خبايا عمليات سوقنة التعليم العالي في إطار الموجة الثالثة من سلعنة العالم.

3 – يهتم علماء الاجتماع النقديين بالنظر في عمل المجموعتين السابقتين والتنبيه إلى الانحرافات الأخلاقية لأسلافهم، من خلال التنديد على وجه الخصوص بمساعي أولئك الذين يعملون على التنسيق بين الدولة والسوق. إن علماء الاجتماع النقديين أصبحوا يتقلصون تدريجيا، على شاكلة علماء الاجتماع الأكاديميين، إنهم يعيشون في جماعات معزول، ويسعون للحفاظ على قوتهم النقدية، يتصرفون كما لو كانت كلماتهم قادرة على إيقاف العواصف عن بعد. ومع ذلك، فإن رسالتهم تبدو في كثير من الأحيان غير مفهومة وغير مسموعة[2].

4 – يرفض علماء اجتماع المشاركة العامة تفعيل التعاون مع الدولة ومع السوق، ويزعمون أن العلم بدون سياسة أعمى، كما هو الشأن مع النقد بدون تدخل الذي يظل مفرغ من المعنى. ينخرطون مباشرة في المجتمعات المحلية والمؤسسات والحركات الاجتماعية، يستمعون، يتحدثون، يراقبون، يشاركون، يتعلمون ويكتبون للدفاع عن المجتمع ضد السوقنة المتفشية. إن الموجة الثالثة من السوقنة تستدعي ظهور سوسيولوجيا المشاركة العامة[3].

إن السبيل الوحيد للمواجهة السوسيولوجية لقضايا سوقنة وخصخصة مؤسسات التعليم العالي هو الوعي العلمي بضرورة تبني سوسيولوجيا المشاركة العامة كقاطرة ابستيمولوجية تمكن علماء الاجتماع من الاستفادة من ارث السوسيولوجيين المهنيين، الأكاديميين والنقديين، وتحقيق اختراق علمي لظاهرة السلعنة يمكن من مواجهة الموجة الثالثة من السوقنة العالمية على المستوى الكوني كما المحلي.

2 - انظر المرجع السابق.
3 - أنظر نفس المرجع السابق.

ثانيا : مسار خوصصة الجامعة الإندونيسية : أوليات التمكن

بعد أن تم إنهاء عهد الحكم الديكتاتوري العسكري بإندونيسيا سنة 1998، تبنت الحكومة الجديدة مجموعة من الإصلاحات المثيرة للجدل في مجال التربية والتعليم، وخصوصا فيما يتعلق بالتعليم العالي (الجامعات والمعاهد العليا)، حيث تم فعليا تبنيي ما يصطلح عليه بالفرنسية «l'entrepreneurisation» والانجليزية «corporatization» (الخصخصة).

وخلال عشر سنوات فقط (2000-2010) تزايدت وثيرة خصخصة الجامعات بشكل كبير، ما أدى إلى ردود فعل قوية داخل المجتمع الإندونيسي سواء بين الطلبة، هيئة التدريس وحتى أباء وأسر الطلبة، ففي حين كانت رسوم ولوج الجامعة في متناول شرائح مهمة من نسيج المجتمع الإندونيسي وتحت إشراف مباشر من الدولة، أصبحت اليوم خاضعة لمنطق السوق والعولمة ما يهدد بإقصاء الفئات المحرومة اجتماعيا من الحق في التعليم.

إلا أن المثير للاهتمام أن عملية الخصخصة الواسعة النطاق التي تبنتها الحكومة الإندونيسية منذ سنة 2003 واعتمدتها فعليا خلال سنة 2009 من خلال إصدار «قانون خوصصة المؤسسات التعليمية»، لم تشمل الجامعات والمعاهد العليا فقط بل حتى دور الحضانة ورياض الأطفال! ما يعكس درجة التغلغل الجيو-سياسي للخصخصة ضمن نسيج البنيات الموضوعية للاقتصاد السياسي الإندونيسي في مجال التعليم، ورغم حدة الحركات الاحتجاجية التي خاضها الطلبة وأسرهم وكدا هيئة التدريس الجامعي ضد قوانين الخصخصة، فإنها لم تستطع التأثير على الحكومة من أجل التراجع عن قانون الخصخصة الذي تبنته.

في سنة 2006، طالبت 26 منظمة خاصة وغير حكومية المحكمة الدستورية بإعادة النظر في دستورية قانون سنة 2003، خصوصا المادة المتعلقة بالخصخصة، لكن لم يتم تغيير هذا القانون ورفض طلبهم، وفي سنة 2009، رفعت المنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع الطلبة والمدرسين والآباء والمثقفين من جميع أنحاء البلاد خمسة ملتمسات منفصلة لمراجعة قانوني سنة

2003 و2009. كانت مكافئة جهودهم أن : غيرت المحكمة الدستورية عدد من مواد قانون سنة 2003 وألغت بشكل كلي قانون سنة 2009[4].

وبعد نقاشات طويلة بين الحكومة من جهة والطلبة والأسر وهيئة التدريس وكدا مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، قررت المحكمة الإندونيسية المبادئ التالي :

1 – على طلبة المؤسسات التعليمية العمومية دفع رسوم التسجيل، حسب المبلغ الثابت والمحدد من طرف الحكومة.

2 – يتم حجز % 20 من المقاعد الدراسية المتاحة بمؤسسات التعليم العالي العمومية للمترشحين المستحقين من الأسر المعوزة، لكن المؤسسات غير ملزمة بقبول أكثر من % 20.

3 – يمكن لمؤسسات التعليم العالي العمومية أن تقوم بسن نظم وشروط مختلفة لولوجها. وما ينظر إليه الطلبة كسياسة لتسليع التعليم هو في الواقع عمل ايجابي من طرف المحكمة الدستورية!

4 – اليوم، لن تواجه عملية خصخصة مؤسسات التعليم العالي العمومية بأي رد فعل سلبي في سبيل تأهيلها.

عقب قرار المحكمة الدستورية استنفذ الطلبة والأسر وهيئة التدريس وكدا مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية جميع السبل القانونية الكفيلة بالتصدي لخصخصة مؤسسات التعليم العالي، ولم يعد أمامهم خيار سوى مواجهة هذا النظام التعليمي الجديد، لكن هذه المرة سوف يتحول تحديهم من الدولة إلى مؤسساتهم وجامعاتهم. إن هذا العرض الموجز لمسلسل الانتقال التعليمي الإندونيسي في ظل الحكومة الجديدة وتبني نظام خصخصة التعليم العالي، يدفعنا إلى طرح مجموعة من الإشكالات المرتبطة بموقع الجامعة العربية من هذه التجربة: هل يمكن الحديث عن فشل أم نجاح تجربة خوصصة الجامعة

4 - أنظر : كامانتو سونارتو (2015) «خوصصة التعليم العالي الإندونيسي»، ترجمة محمد الإدريسي، مجلة «حوار كوني» (الجمعية الدولية للسوسيولوجيا) العدد الأول من السلسة الخامسة.

بإندونيسيا؟ وما هي الدروس المستفادة من هذه التجربة؟ وهل يمكن اعتبار الخصخصة حل جذري للوضع الذي تعيشه الجامعة المغاربية والعربية عموما، أم أن الأمر لا يتعلق سوى بتجارب مستنسخة وظرفية غير مرتبطة بالبيئة الاجتماعية والتربوية المغاربية والعربية؟

ثالثا : الدروس المستفادة من التجربة الاندونيسية

من أجل الحديث عن إمكانية وجود استفادة ممكنة من التجربة الإندونيسية بالنسبة لنظم التعليم المغاربية، وجب في البدء العمل على فهم طبيعة البنية الموضوعية المحددة للمجتمع المغاربي بشكل عام في ارتباطها بقضايا التربية والتعليم كقضايا وطنية ومعيشة.

كما هو معلوم فإن أغلب الدول المغاربية تجعل من التعليم القضية الوطنية الثانية بعد الوحدة الترابية، ما يبرز حساسية قضية التعليم من جهة، وارتباطها الوثيق بالبنيات الموضوعية للمجتمع كما الحقل السياسي من جهة أخرى. فالمجتمع المغاربي ذو هوية وانتماء ديني وثقافي موحد بين كل بلدانه، جماعاته وأفراده، نظرا للتاريخ والماضي الحضاري المشترك، عكس التجربة الإندونيسية التي استطاعت البلورة البراكسيولوجية لتعدد الأديان ووحدة وتجانس الدين كقيمة إنسانية، الأمر الذي يجعل السوقنة والخصخصة كقيمة اقتصادية وسياسية غير حاضرة في قاموس الشروط الموضوعية للمجتمعات المغاربية خاصة عندما يتعلق الأمر بالهوية والانتماء والانتساب الموحد والمشترك. صحيح أن مسلسل الخصخصة قد اخترق العديد من القطاعات الهامة بالمجتمع المغاربي (خصوصا المجتمع المغربي) إلا أن التعليم لازال القطاع «الشعبي» –إن صح التعبير– الذي يكتسي بُعد خاص ضمن المخططات الاقتصادية والإستراتيجية للفاعل السياسي، فمن جهة يعتبر وسيلة ضبط عام للاستقرار السياسي كما الاجتماعي، ومن جهة أخرى قد يطلق في نفس الوقت الشرارة الأولى لدينامية الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الواسعة النطاق (كما حدث مع النموذج المغربي خلال سنوات الثمانينيات).

عندما تتم خصخصة المدرسة بشكل مفرط، يفقد المواطنون قدرتهم على التعلم. في ظل غياب دراسات علمية مختصة حول واقع الطبقية والصراع

الطبقي بالمجتمعات المغاربة نود فقط أن نشير إلى أن الطبيعة الدنيا لمتوسط الدخل السنوي للأفراد والجماعات يعكس مدى اعتماد الأسر في تعليم أبنائها على مدارس القطاع العام، وهو الأمر الذي يحمل في حد ذاته رفض لقيم الخصخصة والسوقنة المرتبطة بالتعليم.

وعلى نفس الشاكلة، عندما تتم خوصصة الجامعة يفقد الطلبة والأسر وكدا المدرسون قدرتهم على تحقيق التبادلات البيداغوجية والتربوية. عمدت الحكومة الإندونيسية إلى تبني منطق السوق في تفاعلها مع مطالب المواطنين والفاعلين التربوية داخل الجامعة، ما أنتج نمط جديد من الغبن الاجتماعي من طرف الجماهير تجاه الدولة سرعان مع تحول إلى احتقان وتوتر في علاقة الجامعة بمحيطها. هذا الواقع الجديد سمح بإعادة تشكيل وعي طبقي بالفروق الاجتماعية والاقتصادية التي تنخر جسم المجمع الإندونيسي. في الحقيقة، يمكن الحديث عن وعي مجتمعي بعواقب ونتائج المد الليبرالي على الطبقات الفقيرة، انطلاقا من موقع الجامعة داخل المجتمع .

وأخيرا، عندما تتم خوصصة الجامعة يفقد المجتمع لحمته الثقافية والجهوية. إن وعي الوحدة العربية ووحدة الوعي العربية مقترن اقتران بنيوي بالشرط الموضوعي لنسق الأمة العربية (القطرية)، في إطار رسم معالم تكتل جهوي عالمي محتضن لمجموع التكتلات الإقليمية، والذي ينتج عبر الجامعة كمحدد أساسي للمشروع المجتمعي لكل جيل من الأجيال. لذلك، يمكن اعتبار التجربة الإندونيسية قد ساهمت (نسبيا) في «تغليب» كفة السوق على قضايا الوحدة الإسلامية أو حتى الوحدة الجهوية والإقليمية، في إطار السير نحو تجريد الجامعة من دورها الريادي –باعتبارها «قلاع مصفحة» للمعرفة والفكر– في إنتاج وإعادة إنتاج النخب السياسية والثقافية والفكرية للمجتمع .

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتحدث عن فشل أو نجاح التجربة الإندونيسية في مجال خصخصة مؤسسات التعليم العالي، في ظل اقتران الخصخصة بالموجة الثالثة من السوقنة التي تجتاح العالم وتتغلغل تدريجا داخل مجموعة من الدول الإسلامية والعربية. فمنذ عقد من الزمن كنا نعتقد أن الغالبة العظمى من الفاعلين الاجتماعيين والجامعيين –وكدا السياسيين والاقتصاديين–

ستعي الأثر الطويل الأمد للخصخصة على منظومة التعليم الإقليمية والجهوية وعلى البنية الموضوعية للمجتمع، لكننا كنا مخطئين إذ تجدرت بشكل جلي الأنماط الجديدة لخصخصة التعليم بإندونيسيا وتحول الصراع بين الفاعل الاجتماعي والدولة إلى صراع بين الفاعل الاجتماعي والجامعة. واليوم أصبحنا نتحدث عن اجتياح محتمل لنظم الخصخصة داخل مجموعة من الدول العربية والمغاربية في إطار المشاكل البنيوية التي تعاني منها منظومة التربية والتكوين العالي العربية والمغاربية. السؤال المطروح هنا هو هل يمكن الحديث عن إمكانية تبني خصخصة واسعة النطاق للجامعة المغاربية (الجامعة المغربية أنموذجا) كحل موضوعي وبنيوي لإصلاح جذري للمنظومة التعليمية؟

رابعا : قراءة في واقع الجامعة المغاربية في ضوء التجربة الإندونيسية: النموذج المغربي

أنتجت الموجة الجديدة من خوصصة الجامعة بإندونيسية حركة اجتماعية مضادة من طرف الفاعلين الاجتماعية والجامعيين، وعيا بما يمكن للسوقنة أن تحدثه من إعادة إنتاج «جامعة السوق الحرة». بالطبع لا يمكن أن نتحدث عن كون تبضيع الجامعة قد ارتبط بنموذج اللبرالية الجديدة فقط، لكن يمكن أن نعتبره خطرا يواجه الوجود الموضوعي للجامعة كفضاء فكري وثقافي حر وغير خاضع لأي قيود اجتماعية أو دينية أو اقتصادية أو سياسية، سوى صوت العقل والفكر الحر. لقد تحولت الجامعة منذ مطلع القرن العشرين إلى «عالم مثالي» للباحثين عن المعرفة بشتى أصنافها والطامحين إلى إنتاج «عالم كوني» جديد ينتصر فيه صوت المعرفة والعقل والفكر الحر على منطق الربح والخسارة والسوقنة العالمية، واليوم أصبحت مهددة إذ لم نقل مصابة (بلغة بيولوجية) بأزمة حيوية مرتبطة ب»هوية الجامعة المعاصرة» داخل المجتمعات الثالثية.

شكلت الجامعة المغربة بدورها الشرط البنيوي لإنتاج المعرفة الحرة وتكوين أجيال من المثقفين والطلبة الباحثين عن صوت العقل في مواجهة صوت الجهل والربح، لكنها اليوم تعيش بدورها أزمة هوية حقيقية ارتباطا بإكراهات بنيوية ومتعددة الأبعاد تهدد وجودها المستقبلي ودورها الريادي داخل المجتمع . وفي ظل

هذا الوضع تنامت مجموعة من الآراء الباحثة عن مخرج من هذه الأزمة سواء عبير الخصخصة أو عبر التبعية للدولة. صحيح أن طبيعة المجتمع المغربي المزيج والبنية الاجتماعية المغربية المركبة يجعل من الصعب التكهن بطبيعة أي تغيير اجتماعي محتمل إلا أنه يمكن الحديث عن ثلاث طفرات نوعية عاشتها الجامعة المغربية ولازالت تعيشها في إطار الاحتذاء بالنموذج الليبرالي في خوصصة التعليم العالي. فما هي مميزات هذه الطفرات النوعية الثلاث؟

ارتبطت الموجة الأولى بالمرحلة الاستعمارية، حيث كانت بدايات الجامعة مقترنة بسوقنة محلية لنظم ولغة التدريس لكنها طمحت نحو القومية (من خلال جعل الجامعة معقل لإنتاج وإعادة إنتاج المقولة الاستعمارية)، في حين اقترنت الموجة الثانية –من بداية الاستقلال إلى بداية التسعينيات- بمد قوي لسوقنة قومية وقطرية ونماذج فكرية ومعرفية جديدة (من خلال تبني النظم الاشتراكية في تصور أو حتى إنتاج الجامعة) لكن في نهاية المطاف طمحت هي الأخرى نحو العالمية من خلال السعي نحو تعميم التجربة داخل مجموع دول العالم العربية والاستفادة من تجارب أخرى (المد القوي للفكر الماركسي داخل الجامعات العربية)، في حين اقترنت الموجة الثالثة بالسعي (المباشر وغير المباشر) نحو الخصخصة الليبرالية للجامعة، محليا عبر ضمان الاستقلال المادي والمعرفي والمنهجي والإداري للجامعة، ثم جهويا وعالميا عبر البحث عن تبني مناهج تعليمية عالمية وربط الجامعة بسوق الشغل إضافة إلى البحث عن سبل ربط الجامعة بالرهان السياسي والاقتصادي للدولة وسحب القداسة الاجتماعية عن الجامعة «كقلعة مصفحة».

تمتاز أيضا هذه الموجة الثالثة باتجاه سياسي وتربوي وبيداغوجي نحو السوقنة الاقتصادية للمعارف الجامعية، أجبر هذه الأخيرة على إعادة تشكيل بنياتها الموضوعية وشروطها الاجتماعية بشكل يساير هذا الخيار الاستراتيجي من جهة ويحافظ على موقع ريادي للمعرفة من جهة أخرى (انفتاح الجامعة على المحيط). إلا أن هذا التوجه أعاد إنتاج حركات اجتماعية مضادة طامحة إلى تحرير الجامعة من قبضة الساسة والاقتصاديين المحليين والإقليميين والدوليين، بشكل يجعل منها تعبيرا عن إرادة المجتمع .

ومع ذلك، لم تكن هذه الحركات بالقوة الكافية للتصدي لمسلسل الخصخصة والسوقنة الخفية للجامعة المغربية، فقد فقدت الحركات الطلابية موقعها الريادي داخل الجامعة، وعكفت على إعادة إنتاج الصراع الإيديولوجي بين بعضها البعض. لكن كيف يمكن مواجهة الخصخصة المحتملة للجامعة؟ ومن سيحافظ على موقع الجامعة داخل المجتمع ؟

يمكن للحق في التعليم والمعرفة أن يكون مقيد بالحقوق المشتركة والمصالح العامة. على سبيل المثال أصبح اللجوء إلى مبدأ الانتقاء سلاح فعال لتكسير أي مد احتجاجي محتمل، وفي نفس الوقت إعادة إنتاج النسق الطبقي في ولوج الجامعة (الطبقة الوسطى وليس العليا)، وتم إضفاء الشرعية على السياسات التعليمية للمعاهد العليا كمنتج للشباب المهيمن الجديد، بشكل فقدت معه الجامعة قدسيتها وسلطتها المعرفية بالنسبة للأفراد كما الفاعلين السياسيين والاقتصاديين.

وجب الإشارة إلى أن الخصخصة -المحتملة- للجامعة ومؤسسات التعليم العالي بالمغرب لن تكون رهان بنيوي للتحكم في إنتاج المعرفة الرسمية، بقدر ما ستكون خيار استراتيجي لإجهاض أي مد احتجاجي من جهة وضمان سلطة المعاهد العليا على المشهد العلمي والأكاديمي المغربي كما العربي والعالمي من جهة أخرى. لكن هذه المعادلة الجديدة ستجعلنا نطرح العديد من الإشكالات المرتبطة بموقع الجامعة داخل العالم العربي: هل لازالت الجامعة مصنع للنخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ هل يمكن الحديث عن إجهاض لوعي الوحدة المغاربية والعربية ووحدة الوعي المغاربي والعربي بفقدان الجامعة لأدوارها المختلفة داخل المجتمع ؟ وهل يمكن الحديث إذا عن نهاية للجامعة؟

تلك جملة من الأسئلة المشروعة ابستيمولوجياً وسوسيولوجياً، اقترننا بالجامعة كمؤسسة اجتماعية وعليمة وسبيل أساسي من سبل الرقي بالمجتمع وتعزيز قيم التنمية والوحدة المغاربية والعربية، ودعوة علمية جادة من هذا المنبر لتعزيز وتنمية مشاريع بحثية وعلمية رصينة حول واقع وأفاق الجامعة المغاربية والعربية المعاصرة بعد أحداث الربيع العربي، بغية فهم استباقي للواقع واستشراف مستقبل الجامعة في ظل الخصخصة المحتملة.

خامسا : نحو وحدة الجامعات المغاربية : اتحاد المغرب العربي ورهان وحدة التعليم.

تأخذ الخصخصة اليوم منعطف جديد في إطار الموجة الثالثة من سوقنة العالم، ونظرا لكون الجامعة مرتبطة نسقيا بالمجتمع : تموت بموت المجتمع وتحيى بحياته، وجب على الفاعلين في الحقل الاجتماعي كما السياسي والتربوي البحث عن سبل الخروج من هذه الوضعية التي جعلت من الجامعة المغاربية في مفترق الطرق : لا هي مخصخصة ولا هي مستقلة ومتطورة. إننا نعتبر الجامعة سبيل فعال من سبل تفعيل الاتحاد المغاربي، وذلك إن تم من جهة إشراكها في برامج نشر وعي الوحدة المغاربية ووحدة الوعي المغاربي، ومن جهة أخرى جعلها قلاع معرفية وأكاديمية صرفة منفصلة عن أي رهان من الرهانات النفعية السياسية أو الاقتصادية.

إن رهان الوحدة والتكتل أصبح خيار استراتيجي قويم، نابع من رغبة جادة في تحقيق النهوض الاقتصادي كما الاجتماعي والسياسي. وهنا نستعير قولة الرئيس الإندونيسي «جوكوي»؛ الذي تحدث عن وجوب الانخراط في «ثورة للعقليات»؛ لنؤكد على أننا فعلا في حاجة إلى ثورة من هذا النوع، ثورة على البنيات الموضوعية والبنيات الذهنية التي تعرقل سبل التنمية والوعي بمكانة الوحدة المغاربية، ولن يكون من سبيل لإنجاح هذا النوع من الثورات سوى جعل الجامعة الحرة المستقلة تقوم بدورها التوعوي والمعرفي والأكاديمي على أكمل وجه.

وفي هذا السياق يمكن طرح العناصر التالية من أجل وضع إستراتيجية مغاربية لرد الاعتبار للجامعة وتعزيز دورها التنموي :

- العمل على رد الاعتبار للجامعة كقاطرة للتنمية المعرفية والأكاديمية قبل الاقتصادية والسياسية، نظرا لكون أي تغيير أو تنمية مفرغة من البعد المعرفي تظل فاشلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تعاني منه؛ للأسف؛ مجموعة من الدول المغاربية التي لم تستطع وضح خط فاصل بين مفهوم الجامعة كمؤسسة علمية ومفهوم الجامعة كمؤسسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، الأمر الذي أنتج نوع من التهجين في الأدوار التي تقوم بها الجامعة اليوم.

- تثمين دور الجامعة في التنمية المستدامة والرقي بسبل الحياة الاجتماعية والعيش الكريم للأفراد والجماعات، انطلاقا من ربط المحيط المجتمعي بالجامعة: انفتاح المحيط الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي على الجامعة، من أجل جعل الجامعة مركز علميا بعيد كل البعد عن كل الرهانات السياسية والاقتصادية.
- البحث عن توسيع الدعم المادي والمعنوي للبرامج البحثية الجادة داخل الجامعيات المغاربية (في إطار العلوم الحقة وأيضا العلوم الاجتماعية)، والانفتاح على التجارب الرائدة في مجال إصلاح التعليم الجامعي وربطه بسوق الشغل دون فقدان البعد المعرفي للجامعة (كندا، الولايات المتحدة، السويد...)

كل ذلك بالتركيز على ما يلي :

- التركيز على بعد الوحدة المغاربية ضمن البرامج الدراسية والمعرفية الجامعية، ومنه على الوحدة العربية بشكل عام.
- تعزيز قيم العدالة الاجتماعية في إصلاح الجامعة بالشكل الذي يجعل المصلحة العامة فوق أي اعتبار.
- تنمية القدرة التنافسية للجامعات المغاربية عبر نهج سياسية الشراكة والتوأمة مع الجامعات الرائدة عالميا.
- الحسم مع كل المطامع السياسية والاقتصادية لخصخصة الجامعة المغاربية كيفما كانت توجهاتها ونتائجها.
- إنشاء المجلس المغاربي الأعلى لشؤون التعليم العالي كمؤسسة علمية وثقافية تضمن استقلالية الجامعة من جهة وترفع من قدرتها التنافسية العالمية من جهة أخرى.
- جعل الجامعة قاطرة لتنمية الوحدة العربية الشاملة وأساس وعي الوحدة العربية ووحدة الوعي العربي.

خاتمة

تظل هذه الورقة مساهمة أولية في لفت الانتباه المغاربي إلى دور الجامعة كمؤسسة علمية واجتماعية في تعزيز قيم التوجه القومي المغاربي والعربي،

وصرخة في وجه الانقسام والتفكك الذي تعيشه الدول المغاربية في عصر أصبح فيه التكتل والاتحاد خيار استراتيجي لضمان المنافسة العالمية في ظل العولمة. إن الجامعة في الفترة المعاصرة لم تعد مؤسسة علمية متعالية عن الواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمعات، ولم تعد مؤسسة اقتصادية ربحية أو مؤسسة سوسيو-ثقافية لنشر الاحتقانات الإثنية والعرقية، بقدر ما أصبحت مؤسسة وحدوية تعزز قيم البحث العلمي وتطور سبل البحث عن المعارف المختلفة وفي نفس الوقت تمارس دورها العملي في رسم معالم المشروع العلمي والسياسي للمجتمعات المعاصرة. إن الالتزام بالحياد والموضوعية العلمية يفرض علينا بشكل جلي جعل البحث عن المعرفة فوق كل اعتبار وعدم الانتصار لفكرة دون أخرى، لذلك نؤمن بحس علمي أن مشروع إصلاح التعليم بالدول المغاربية رهين بإصلاح العقليات والبنيات الذهنية والموضوعية والبحث عن تعزيز قيم المعرفة والعلم داخل هذه المجتمعات. إن الجامعة كقاطرة للتنمية مطالبة اليوم إذا بتحقيق معادلة مركبة: الحفاظ على بعدها المعرفي كمؤسسة علمية، نشر قيم المعرفة داخل المجتمعات، خدمة رهان الوحدة والتكتل في أبعادها السوسيو-ثقافية كما الاقتصادية والسياسية، تحقيق شراكات كونية والبحث عن سبل الاستفادة من النماذج الجامعية الكونية، كل ذلك في إطار رسم معالم الجامعة التنموية.

المراجع

- كامانتو سونارتو (2015) «خوصصة التعليم العالي الإندونيسي»، ترجمة محمد الإدريسي، مجلة «حوار كوني» (الجمعية الدولية للسوسيولوجيا) العدد الأول من السلسة الخامسة، ص: 34-35.
- اندیرا راتنا ایراواتي باتینصاراني (2015)، تفعیل الحراك السیاسي بإندونیسا، ترجمة محمد الإدریسي، مجلة «حوار كوني» (الجمعية الدولية للسوسيولوجيا) العدد الأول من السلسة الخامسة، ص: 40-41.
- Michael Burawoy (2013) «*The Future of Sociology*.» Epilogue in Robert Brym (ed.), New Society, Nelson.
- World Bank (2014a) «*Indonesia : Avoiding Trap*.» Development Policy Review 2014. Jakarta: The World Bank Office.
- World Bank. (2014b) «*Understanding Inequality*.» Booklet from Big Ideas Conference. Jakarta: World Bank Group, September 23, 2014.

المحتويات

مقدمة 5

نموذج الإينياجرام (تساعية أنماط الشخصية) وتوظيفه في التربية وتكوين الكفاءات وتأهيل القيادات. 7
د. محمد الدريج

السلطة البيداغوجية : دراسة في تمثلات المدرس للسلطة وعلاقتها بتدبير المشاكل السلوكية للتلاميذ..... 31
د. محمد مرشد

القيادة بين النظرية وفعل التنزيل التربوي..... 43
د. مولاي عبد الكريم القنبعي

طرائق تدريس اللغة العربية بين تحديد المفهوم والممارسة الصفية..... 71
د. الوارث الحسن

الغش في الامتحانات المدرسية –مقاربة سوسيولوجية–..... 78
د. ربيع أوطال

النحو التعليمي بين الجملة والنص
– دراسة توصيفية لتأدية الفعل التعلّمي–..... 88
د. رشيد بن يمينة ود. غانم حنجار

خصخصة التعليم العالي في ضوء الليبرالية الجديدة : مستقبل الجامعة المغربية والمغاربية في ضوء الأنموذج الإندونيسي..... 103
د. محمد الإدريسي

بيداغوجيا القراءة بين الميتودولوجيا والبيبليوثرابيا..... 117
د. مولاي المصطفى البرجاوي

ترجمة

القيم الفردانية والجماعية في الممارسة التربوية: تنافس أم تكامل؟..... 127
ذ. محمد حابا

مظاهر السلوكيات المنحرفة لدى بعض التلاميذ..... 143
(الشغب الصفي نموذجا)
د. رشيدة الزاوي

وسائل التدريس وأسس اختيارها- مادة التربية الإسلامية نموذجا-.... 150
د. لخلافة متوكل

تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في التعليم والتعلم..... 162
ط. ب. خالد الأنصاري

العملية التعليمية من التنظير إلى التطبيق..... 178
ذ. محمد حافظي

تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2016
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور، الدار البيضاء
الهاتف: 04 95 25 0522 / 13 98 25 0522
الفاكس: 20 29 25 0522 / 80 00 44 0522
مكتب التصفيف الفني:93، زنقة علي بن أبي طالب – الدار البيضاء.
الهاتف: 54 / 53 67 29 0522 :الفاكس : 72 38 48 0522
البريد الإلكتروني : africorient@yahoo.fr : E-Mail
www.afrique-orient.com